Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 9

أثر التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي في العراق [فرصة ام تهديد ؟]

شهد ماجد عبد / الباحث
أ. م . د. عبد الرسول علي حسين / المشرف
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

المستخلص:
ان هذا البحث يتحدث عن التكنولوجيا المالية التي بدأت بالظهور مؤخرا في القطاع المالي حول العالم، و التي تعد بأنها اما ستكون اهم منافس لهذا القطاع، او أفضل السبل المتاحة امامه للتطور. هذا البحث يتحدث عن أثر تلك التكنولوجيا على القطاع المصرفي العراقي من حيث كونها تعد فرصة امامه او تهديدا له، فالمشكلة التي يتطرق اليها هذا البحث هي: هل ان تبني التكنولوجيا المالية رغم مخاطرها، من قبل القطاع المصرفي العراقي سيعود بالنفع عليه؟ ام ان تلك المخاطر ستكون هي الغالب في النهاية؟ وهو ينطلق من فرضية كون التكنولوجيا المالية هي من اهم الفرص المتاحة امام القطاع المصرفي العراقي. وتوصل البحث الى استنتاجات عدة أهمها، ان التكنولوجيا المالية تعد بالفعل فرصة لا تهديد بالنسبة للقطاع المصرفي العراقي (على الأقل حاليا)، بل انها تعد من اهم الفرص المتاحة امامه، لذلك لابد له من اتباع استراتيجية هجومية علاجية من قبل القطاع المصرفي باستخدام نقاط قوته التي منها ارتفاع مستويات الأمان و الثقة والتي تهيئ البيئة المناسبة لاستغلال فرصه.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، مصفوفة الاثار الإيجابية.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 9

The Impact Of Financial Technology On The Banking Sector in Iraq (An opportunity Or A Threat?)

Shahad Majid Abd **bahkatishahad@gmail.com**
Dr. Abdulrasool Ali **Economicsaah@gmail.com**

Abstract:
This research talks about the financial technology that has recently begun to appear in the financial sector around the world, and which promises that it will either be the most important competitor to this sector, or the best available way for it to develop. This research talks about the impact of that technology on the Iraqi banking sector in terms of being an opportunity or a threat to it. The problem that this research addresses is: Is the adoption of financial technology, despite its risks, by the Iraqi banking sector will benefit it? Or will those risks be predominant in the end? It stems from the premise that financial technology is one of the most important opportunities available to the Iraqi banking sector. The research reached several conclusions, the most important of which is that financial technology is indeed an opportunity that is not a threat to the Iraqi banking sector (at least for now), but rather it is one of the most important opportunities available to it, so it must follow an offensive remedial strategy by the banking sector using its strengths that Including high levels of security and confidence, which creates the appropriate environment to exploit its opportunities.
Key words: Fin .Tech, Positive Impact Matrix.

المقدمة

"على المصارف ان تتبنى التكنولوجيا المالية او تخاطر ان يتم تسويتها بالأرض" هذا ما قاله خبير الابتكار جي بي نيكولز متحدثا عن التكنولوجيا المالية، لكن هل هذا هو الحال حقا؟ هل أصبح استغلال التكنولوجيا المالية مسألة نجاة بالنسبة للمصارف حول العالم؟ و هل هذا ينطبق أيضا على القطاع المصرفي في العراق؟ سوف يتم في هذا البحث محاولة الإجابة عن هذا السؤال; فسوف يتم أولا في المبحث الأول تناول مفهوم التكنولوجيا المالية و بعض استخداماتها، مخاطرها و الفرص المتاحة من خلالها، و بالتالي هل تعد فرصة او تهديد. و في المبحث الثاني يتم تناول الوزن او حجم أثرها على القطاع المصرفي العراقي و امكانية استغلالها.

مشكلة البحث: ان مشكلة هذا البحث يمكن تلخصيها من خلال السؤال التالي: هل ان تبني التكنولوجيا المالية رغم مخاطرها، من قبل القطاع المصرفي العراقي سيعود بالنفع عليه؟ ام ان

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 9

تلك المخاطر ستكون هي الغالب في النهاية؟

فرضية البحث: ان التكنولوجيا المالية تعد فرصة متاحة امام القطاع المصرفي العراقي يمكن استخدامها لمواجهة العديد من التهديدات التي تواجهه و المساعدة في علاج نقاط ضعفه.

أهمية البحث: يمكن اعتبار ان أهمية هذا البحث هي في إشارته الى أهمية التكنولوجيا المالية كفرصة امام القطاع المصرفي العراقي، و ضرورة استغلالها او تبنيها من قبله.

هدف البحث: التوضيح بان التكنولوجيا المالية هي في الواقع فرصة امام القطاع المصرفي و ليست تهديدا بعد، إذ ان كون العراق بلدا يعد نسبيا غير متقدم تكنولوجيا، هو اهم العوامل التي تسهم في ذلك فهذا النقص النسبي في تقدمه التكنولوجي يجعل منه بيئة غير مناسبة لتنشأ و تنمو فيه شركات خاصة صغيرة لتقديم خدمات التكنولوجيا المالية، وبالتالي تنافس الصناعة المصرفية و تصبح تهديدا لها.

منهجية البحث: تم اتباع المنهج الاستنباطي فقد تم توضيح أثر التكنولوجيا المالية بشكل عام و تم بعد ذلك التوصل الى أثرها على القطاع المصرفي العراقي.

هيكلية البحث: ينقسم البحث الى مبحثين، المبحث الأول كان التكنولوجيا المالية و الذي يتحدث عن مفهومها، انتشارها، استخداماتها، و مخاطرها و الفرص المتاحة من خلالها و يتم التوصل إذا ما كانت فرصة او تهديد. و الثاني أثر التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي العراقي، و الذي يتحدث عن وزنها او مدى أثرها عليه، و عن إمكانية و كيفية استغلالها.

حدود الدراسة:

مكانياً: تتمثل بالقطاع المصرفي في العراق.

زمانياً: هي الاعوام 2017- 2018.

المبحث الأول: التكنولوجيا المالية: -

أولا: ماهي التكنولوجيا المالية: وهي التقانة والابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب المالية التقليدية TECH.FIN غالبا ما يتم الإشارة إليها بالاختصار عند تقديم الخدمات المالية. و تعتبر صناعة ناشئة تستخدم التقانة لتحسين الأنشطة في مجال التمويل.

وكمثال عن هذه التكنولوجيا يمكن الإشارة إلى استخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية أو ما يعرف بالبنوك الخلوية، وكذلك خدمات الاستثمار عبر الهاتف المحمول، والعملات الرقمية المشفرة، و التي تهدف إلى جعل الخدمات المالية في متناول الجمهور.

تتألف شركات التكنولوجيا المالية من مشاريع ناشئة ومؤسسات مالية وشركات تقنية راسخة تهدف لتعزيز استخدام الخدمات المالية التي تقدمها الشركات المالية الحالية، أو أن تحل محلها. تقوم العديد من المؤسسات المالية الحالية بتطبيق حلول وتقنيات التكنولوجيا المالية من أجل تحسين وتطوير خدماتها، وتحسين موقعها التنافسي. وبمنظور موسع، فالتكنولوجيا المالية يمكن تعريفها بتطبيق واستخدام التقانة الحديثة في القطاع المالي.[1] أيضا التكنولوجيا المالية تشمل تطوير واستخدام عملات التشفير مثل البيتكوين.

بشكل عام، يمكن أن ينطبق مصطلح "التكنولوجيا المالية" على أي ابتكار في كيفية تعامل الأشخاص مع الأعمال التجارية، من اختراع الأموال الرقمية إلى إمساك الدفاتر المزدوج. لكن منذ

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 9

ثورة الإنترنت والهواتف المحمولة والهواتف الذكية التي تشير أصلاً إلى تكنولوجيا الكمبيوتر المطبقة في المكاتبFIN.TECH فقد نمت التكنولوجيا المالية بشكل هائل وأصبحت الخلفية للبنوك أو الشركات التجارية، تستخدم الان في وصف مجموعة واسعة من التدخلات التكنولوجية في التمويل الشخصي والتجاري. ففي الوقت الحاضر يشير مصطلح FIN.TECH الى مجموعة متنوعة من الأنشطة المالية مثل التحويلات المالية أو إيداع شيك باستخدام الهاتف الذكي أو تجاوز فرع البنك لتقديم طلب للحصول على ائتمان أو جمع أموال لبدء أعمال تجارية أو إدارة الاستثمارات بشكل عام دون مساعدة من شخص ما. و وفقًا لمؤشر EY's Fintech Adoption Indexالعام 2017 فإن ثلث المستهلكين يستخدمون على الأقل خدمتين أو أكثر من خدمات FIN.TECH كما أن هؤلاء المستهلكين يدركون أيضًا بشكل متزايد FIN.TECH كجزء من حياتهم اليومية.[2] فكيف يتم استخدام ال FIN.TECH ؟ وما هي بعض الاستخدامات التقليدية؟

ثانيا: استخدامات التكنولوجيا المالية: -

أ- منصات التمويل الجماعي: - شركات مثل GoFundMe و Patreon و Kickstarter وغيرها توضح امتداد التكنولوجيا المالية خارج نطاق الخدمات المصرفية التقليدية.

ب- العملات المشفرة Cryptocurrency و سلاسل الكتل Blockchain: - تعتبر كل من العملات المشفرة Cryptocurrency و سلاسل الكتل Blockchain امثلة مميزة على التكنولوجيا المالية Fintech.[3] وذلك لان من يريد التداول بالعملات الرقمية، يحتاج إلى منصة يتداول عليها، و وسيط للتواصل مع الشبكة معظم الناس ليس لديه الوسائل التكنولوجية للتواصل مع الـ Blockchain او لتخزين عملتهم الرقمية. هنا يأتي دور منصات او بورصات مثل Gemini او Coinbase.[4] التي تمكن المستخدمين من بيع وشراء العملات الرقمية (المشفرة) مثل bitcoin او Litcoin.

ج- الدفع باستخدام الهواتف الذكية: - يبدو أن كل شخص لديه هاتف ذكي يستخدم شكلاً من أشكال الدفع عبر الهاتف المحمول. في الواقع، وفقاً لـ data Statista فإن سوق الدفع عبر الهاتف المحمول العالمي في طريقه لتجاوز تريليون دولار في عام 2019 وذلك على مستوى العالم.[5]

د- التأمين: -Fintech تنافس صناعة التامين ايضا. في الواقع لقد أصبح ما يسمى بـ insurtech شاملا لكل شيء من التأمين على السيارات إلى التأمين على المنازل وحماية البيانات.

هـ- تطبيقات تداول الاسهم Stock-Tradingو Robo-Advising: -[6]

Robo-Advising أو المستشارون الآليون هم فئة من المستشارين الماليين الذين يقدمون الاستشارات المالية أو إدارة الاستثمار عبر الإنترنت مع اقل تدخل بشري ممكن.

و- تطبيقات الميزنة:- أحد الاستخدامات الأكثر شيوعًا لـ Fintech في عام 2019 هي "تطبيقات الميزنة" او اعداد الميزانية للمستهلكين والتي نمت شعبيتها بشكل كبير على مر السنين الماضية. [7]

ثالثا: انتشار التكنولوجيا المالية: - ان هذه الشركات بدأت في العمل لكسر قبضة البنوك التقليدية على صناعة الخدمات المالية منذ عقد او أكثر والآن يبدو أن عملها بدأ يؤتي ثماره، و ذلك وفقًا لتقرير جديد بعنوان " استمرار نمو الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية في عام

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 9

2016 تتقدمه اوروبا وآسيا" الذي صدر عن مؤسسة Accenture للاستشارات عام 2016. ومع ذلك، فإن الصورة مختلطة في جميع أنحاء العالم، حيث أن التنظيم وأصحاب الوظائف المالية المحليين يجعلون من الصعب للغاية على شركات التكنولوجيا الفائقة والشركات الجديدة اقتحام الأسواق في بعض البلدان، و وفقاً ا للتقرير الذي نظر في حوالي 20,000 مؤسسة مصرفية ومؤسسة مدفوعات عبر سبعة أسواق ففي المملكة المتحدة (حيث كانت الحكومة تضغط من أجل فتح الصناعة) أخذ 63% من الوافدين الجدد نحو 14% من إجمالي إيرادات البنوك، في حين أن الشركات المالية والبنوك الناشئة في الولايات المتحدة حصلت على ما نسبته 3.5% فقط من إجمالي 1.04 تريليون دولار من الإيرادات. وعلى نطاق أوسع فانه في جميع أنحاء أوروبا، (بما في ذلك المملكة المتحدة)، 20% من المؤسسات المصرفية هم من هؤلاء الوافدين الجدد وحصلوا على ما يقرب من 7% من إجمالي الإيرادات المصرفية وثلث (33 %) من جميع الإيرادات الجديدة منذ عام 2005.[8] وفيما يتعلق بالدول الأكثر استخداماً للتكنولوجيا المالية: فكانت الصين هي الأعلى إذ تستخدمها بنسبة 69%، تليها الهند بنسبة 52%، وتحل ثالثاً المملكة المتحدة بنسبة 42% ثم 40% البرازيل، و37% لكل من أستراليا و إسبانيا ومن بعدهم المكسيك بنسبة 36%.

كما انها امتدت إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويظهر ذلك في النمو الواضح لعدد الشركات التي تستخدم هذه التكنولوجيا، فنجد 105 شركة عام 2016، موزعة كالتالي: 29% بشمال إفريقيا و43% بدول مجلس التعاون الخليجي و29% في دول المشرق العربي.

ويأتي على رأس تلك الدول المستخدمة للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط دولة الإمارات العربية المتحدة، بإجمالي 30 شركة، و مصر- 17 شركة، الأردن 15 شركة، لبنان 15 شركة، المغرب 8 شركات، الكويت 6 شركات، السعودية 6 شركات، تونس 3 شركات، الجزائر شركتان، وكل من البحرين وسلطنة عمان و قطر شركة واحدة في كل منهم.[9]

رابعا: التحديات او المخاطر التي تسببها التكنولوجيا المالية للبنوك[10]:

ان Fintech تولد مجموعة واسعة من المخاطر سواء كانت منافسا للبنوك او شريكا لها (جهات خارجية تقدم خدمات تقنية مالية للمصرف) وهذه المخاطر هي كما يأتي: -

1.المخاطر الإستراتيجية: ان قدرة شركات التكنولوجيا الفائقة غير المصرفية (أو شركات التكنولوجيا الفائقة) على تفكيك الخدمات المصرفية، تؤدي الى زيادة مخاطر الربحية لدى البنوك الخاصة. بالتالي يمكن للمؤسسات المالية الحالية أن تخسر جزءًا كبيرًا من حصتها في السوق أو من هامش الربح لديها إذا كان اولئك الوافدون الجدد (أي شركات التكنولوجيا الفائقة غير المصرفية) قادرين على استخدام الابتكارات التقنية بكفاءة أكبر من المصارف وتقديم خدمات أقل تكلفة تلبي توقعات العملاء بشكل أفضل.

2.المخاطر التشغيلية العالية: البعد النظامي: يؤدي صعود Fintech الى مزيد من الاعتماد المتبادل على تكنولوجيا المعلومات بين الجهات الفاعلة في السوق (البنوك و شركات التكنولوجيا المالية و غيرها) والبنية التحتية للسوق، مما قد يتسبب في تصاعد خطر حدوث أزمة نظامية، خاصة حيث تتركز الخدمات في واحد أو عدد قليل من اللاعبين المهيمنين. إن دخول شركات

Fintechالى القطاع المصرفي يزيد من تعقيد النظام و يدخل لاعبين جدد قد يكون لديهم خبرة محدودة في إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، هذا من ناحية البعد النظامي. اما البعد الخصوصي فتكون المخاطر التشغيلية هي انه قد يؤدي انتشار المنتجات والخدمات المبتكرة إلى زيادة تعقيد تقديم الخدمات المالية، مما يزيد من صعوبة إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية. قد لا تكون أنظمة تكنولوجيا المعلومات القديمة للبنك قابلة للتكيف بشكل كاف أو قد لا تكون ممارسات التنفيذ، مثل إدارة التغيير، كافية.

3. مخاطر الاستعانة بمصادر خارجية: إذا كان عدد الأطراف المشاركة في تقديم المنتجات والخدمات المالية أكبر مما هو موجود في الوقت الحالي (البنك الموزع، والبنك المرحل، والبنك غير الوسيط)، فقد ينشأ غموض فيما يتعلق بمسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، مما يحتمل أن يزيد من احتمال الحوادث التشغيلية داخل البنوك، قد يؤدي انتشار المنتجات والخدمات المبتكرة من الجهات الخارجية إلى زيادة التعقيد والمخاطر التشغيلية، إذا فشلت الضوابط في مواكبة ذلك. يتمثل التحدي الرئيسي للمؤسسات المالية في قدرتها على مراقبة العمليات وأنشطة إدارة المخاطر التي تحدث خارج مؤسساتها لدى الأطراف الثالثة (جهات خارجية تقدم خدمات تقنية مالية للمصرف).

4. مخاطر الإنترنت: من المحتمل أن ترتفع مخاطر الإنترنت حيث يمكن أن تزيد التقنيات ونماذج الأعمال الجديدة من مخاطر الإنترنت إذا لم تواكب عناصر التحكم التغيير. حيث يمكن أن تؤدي زيادة الترابط بين اللاعبين في السوق إلى خلق فوائد للبنوك والمستهلكين، مع تضخيم المخاطر الأمنية.

5.مخاطر السيولة وتناقص مصادر التمويل المصرفي: إن استخدام التكنولوجيا والمجمعات الجديدة يخلق فرصاً للعملاء للتغيير سريعا بين حسابات التوفير المختلفة أو صناديق الاستثمار المشتركة للحصول على عائد أفضل. بينما يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة، إلا أنه يمكن أن يؤثر أيضًا على ولاء العملاء وتناقص الودائع وهذا بدوره قد يؤدي إلى ارتفاع مخاطر السيولة للبنوك.

كما ان التكنولوجيا المالية قد تخلق ايضا تحديات وتهديدات قد تعرقل الجهود المبذولة في استقرار النظام المالي من تلك التهديدات الترابط العالمي للأسواق والأدوات المالية الذي قد يجعل من قاعدة: "مترابط جدا ليفشل too linked to fail" تعمل بشكل سلبي بوصفه تهديدا نظاميا للاستقرار المالي والذي يجعل من الأدوات والمؤسسات المالية الصغيرة في العدد والقيمة تزعزع الاستقرار المالي بسبب الدور الذي تلعبه في شبكات التعاملات المالية المترابطة بشكل معقد. [11] وبينما يرى بعض أعضاء قطاع الخدمات المالية الطفرة فيFintech على أنها تهديد للصناعة المصرفية التقليدية. يعتقد البعض الاخر بإمكانية تحويله إلى فرصة لأنه يوفر مزيدًا من المرونة و وظائف أفضل في بعض المناطق وتجميع الخدمات.[12]

خامسا: الفرص المتاحة من خلال استخدام التكنولوجيا المالية[13]:-

ذكر سابقا ما تحمله ابتكارات Fintech من مخاطر و تحديات للمصارف لكن هذه الابتكارات تحمل ايضا فوائد لجميع مستخدمي الخدمات المالية (افراد و/ او مصارف) و هي كما يلي: -

1. الشمول المالي: أن التمويل الرقمي يؤدي إلى تحسين وصول المجموعات غير المستفيدة من الخدمات المالية إلى تلك الخدمات. وذلك من خلال التكنولوجيا التي يمكن أن تصل إلى المواقع البعيدة، إذ ان نسبة الأشخاص الذين يمتلكون حسابا مصرفيا حول العالم هي ستة من بين كل عشرة أشخاص، ولكن عدد الأجهزة او الهواتف المحمولة حول العالم هو أكبر من عدد سكانه. لذا فإن استخدام تقنيات التمويل الرقمي يؤدي الى الوصول إلى اقصى حجم وخفض التكاليف، ولاسيما ان اقترن بالقدرة المالية المناسبة، حينها فإن توسيع نطاق الوصول او الشمول المالي سيكون غير مسبوق. فيمكن توفير الخدمات المالية لعدد أكبر من الناس بسرعة أكبر، وكفاءة.
2.خدمات مصرفية أفضل وأكثر تفصيلاً: ان البنوك منظمة بالفعل وتعرف كيفية جلب منتجات إلى سوق منظم، بالتالي فان استخدام او التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية يمكن ان يساعد الصناعة المصرفية في تحسين عروضها التقليدية بعدة طرق. فمثلا يمكن ان تتعاون المصارف مع تلك الشركات و تقدم خدمة مستشارين آليين لمساعدة العملاء في عالم الاستثمار وخلق تجربة أفضل لهم. اي يمكن ان تزيد الشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية من كفاءة المؤسسات المصرفية القائمة.
3. انخفاض تكاليف المعاملات و خدمات مصرفية أسرع: قد تؤدي الابتكارات من لاعبين في شركة Fintechالى تسريع التحويلات والمدفوعات وتخفيض تكاليفها. مثلا في مجال التحويلات عبر الحدود.
4. العمليات المصرفية المحسّنة والأكثر فاعلية: قد تسمح هذه الابتكارات بإجراء العمليات في بيئة أكثر أماناً بفضل استخدام تقنيات التشفير أو البيومترية [14] وأنظمة أكثر قابلية للتشغيل البيني[15] تقلل من فرص الفشل.
5. التأثير الإيجابي المحتمل على الاستقرار المالي بسبب زيادة المنافسة: إن دخول لاعبين جدد إلى القدرة التنافسية مع البنوك الحالية يمكن أن يؤدي بالفعل إلى تفتيت الخدمات المصرفية للسوق وتقليل المخاطر النظامية المرتبطة باللاعبين من حجم النظامية كما حللت أيضا من قبلFSB (The Financial Stability Board) [16] .
6.Regtech المعروف أيضا باسم التكنولوجيا التنظيمية regulatory technology و هي إدارة العمليات التنظيمية داخل الصناعة المالية من خلال التكنولوجيا و تشمل وظائفها الرئيسة الرقابة التنظيمية، وإعداد التقارير، والامتثال. وهي تتكون من مجموعة من الشركات التي تستخدم تقنية الحوسبة السحابية[17] لمساعدة الشركات على الامتثال للوائح بكفاءة و بتكلفة اقل.[18]

ساد سا: اذا هل تعتبرIntech تهديدا ام فرصة؟

هي ليست خطرا، الخطر يأتي حقا من الاستهانة بها و تجاهلها. حيث ان تجاهل التطور المتزايد في التكنولوجيا المالية من قبل المصارف يجعل الجهة الوحيدة المستفيدة منها هي الشركات الناشئة و شركات التكنولوجيا التي ستستمر بتطوير تطبيقات الخدمات المعتمدة على التكنولوجيا المالية الى ان تصبح الخيار المفضل للمستهلكين، و هنا سوف تصبح خطرا.

لكن لو ان المصارف احتضنت و تبنت هذه التنقية و خاصة ان فعلت قبل اي نوع من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة فان التكنولوجيا المالية ستصبح هنا فرصة.

خاصة ان المصارف تملك اصلا كما هائلا (نسبيا) من بيانات المستهلكين الذي يبقى دون استغلال عادة بالإضافة الى الخبرة، و الذي يجعلها مؤهلة تماما ربما أكثر من اي شركة تكنولوجيا مالية ناشئة لتبني هذه التكنولوجيا.

سابعا: في العراق Fintech: - ان تجربة العراق في هذا المجال حديثة فضمن إطار الاستراتيجية التي أطلقها البنك المركزي العراقي 2016-2020 لتحديث وتطوير الخدمات المالية والمصرفية في العراق وتعزيز الشمول المالي في عموم البلاد وبما يواكب التطورات الدولية في هذا الميدان وتم إنشاء البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق الذي يوفر خاصية التشغيل المتبادل لخدمات الدفع التي يقدمها المشارك حيث يكون بإمكان جميع زبائن المشارك من استخدام خدمات أي مشارك آخر. و من ضمنها كان نظام التشغيل المتبادل للدفع بواسطة الهاتف النقال في العراق الذي يسمح بحصول الزبائن الذين لا يملكون حسابات مصرفية (يمثلون 80 % من سكان العراق) على الخدمات المصرفية من خلال مجموعة واسعة من القنوات بما في ذلك الهواتف النقالة والانترنت.

إن وجود نظام متين ورصين للدفع بالتجزئة يعمل وفق المعايير العالمية يعطي ثقة كبيرة للمستثمرين في البيئة المخصصة للاستثمار في العراق، يتولى البنك المركزي العراقي تشغيل نظام الدفع بالتجزئة، كونه هو جهة راعية غير ربحية تتصف بالحيادية وتلتزم بمعايير الشفافية والوقوف على مسافة واحدة من جميع الجهات والمؤسسات العاملة في المجال المالي والمصرفي. إن تطوير نظام الدفع بالتجزئة له أهمية كبيرة في التنمية الوطنية للقطاع المصرفي العراقي حيث تسهم أدوات الدفع بالتجزئة في تسهيل التعاملات بين الاشخاص من مواطنين و وافدين. فضلا عن تنشيط السوق المحلية وتقليل التعامل بالنقد بالإضافة الى خلق جو من التنافس بين المصارف في تقديم خدمات جديدة لجذب الزبائن مما ينعكس بالإيجاب على الصناعة المصرفية عموما ان البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة ستهيئ المنصة الوطنية لخدمات الدفع الإلكتروني و المشاريع التي تليها مثل توطين رواتب منتسبي الوزارات والمؤسسات الحكومية، و الجباية الإلكترونية بذلك تتم قيادة التحول من استخدام النقد إلى الدفع الالكتروني من اجل توجيه التنمية الاقتصادية بالشكل الصحيح.

المحافظ الالكترونية في العراق كاش زين - محفظة العراق Iraq Wallet – Zain Cash توفر شركة محفظة العراق خدمة زين كاش للدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال، تأسست عام 2014 بالتعاون مع شركة زين العراق للاتصالات و بأشراف من البنك المركزي العراقي، خدمة زين كاش هي حساب مالي الكتروني يوفر للمشترك امكانية تحويل الاموال النقدية الكاش الى اموال الكترونية للقيام بتحويل الاموال وتعبئة رصيد خطوط الدفع المسبق ودفع فواتير خطوط الدفع الاجل وسحب وايداع الاموال. كل هذه التحويلات يمكن القيام بها مباشرة من الهاتف النقال، سواء كان هاتف ذكي او عادي ومن خلال أقرب مركز معتمد للخدمة المنتشرين في عموم البلاد.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 9

و كذلك محفظة Asia Hawala آسيا حوالة المشابه لمحفظة زين كاش و التي تأسست ايضا عام 2014 بالتعاون مع شركة اسيا سيل للاتصالات.[19] و قد كان اجمالي التعاملات عن طريق هاتين الشركتين في عام 2018 يساوي 390.814 مليون دينار.[20] شركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية هي شركة عراقية مسجلة في العراق التي أطلقت أيضا تطبيقها الذي يحمل اسم Switch في 20 تشرين الثاني2017. [21]

ثامنا: هل تعتبر Fintech تهديدا ام فرصة في العراق؟

كما ذُكر فان التكنولوجيا المالية ما تزال حديثة العهد في العراق و هذا ما يجعل منها فرصة أكثر منها تهديدا للمصارف التجارية في العراق فهي لكونها حديثة و غير معروفة لدى معظم الافراد، يقلل من فرص نشوء شركات تكنولوجية تقدم خدمات تكنولوجيا مالية تنافس المصارف، بالتالي فان كون المصارف هي الجهة الوحيدة نسبيا التي يمكنها استغلال هذه التكنولوجيا (ثلاث شركات ما زالت تعد منافسة صغيرة بالنسبة للقطاع المصرفي الأكبر حجما و الأكثر خبرة)، هذا هو ما يوضح بان هذه التكنولوجيا ليست بالحجم و القوة لتكون تهديدا بعد لكن (و كما ذكر سابقا) و اذا كانت المصارف هي السباقة لاستغلال هذه التكنولوجيا قبل ان تنشأ شركات تكنولوجية تقدم خدمات تكنولوجيا مالية و تتحول الى منافس للمصارف، فهي ستكون فرصة، و لهذا ان تجاهل التكنولوجيا المالية وعدم استغلالها او تَبنيها قد يجعل منها تهديدا للمصارف التجارية في المستقبل.

المبحث الثاني: أثر التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي العراقي: -

أولا: وزن التكنولوجيا المالية كفرصة: - يمكن استخدام مصفوفة شدة المخاطر الاستراتيجية لإعطاء وزن لنقطة معينة اذ ان هذه المصفوفة تساعد في النظر إلى الاثر (النتيجة المحتملة او شدة المخاطر في حالة حدوث شيء ما)، والاحتمالية (احتمال حدوث هذه المخاطر بالفعل). بإعطاء كل منهما رقما معينا ينحصر بين 1 و 5 و عندما يتم ضرب الرقمين الخاصين بكل من الاثر و الاحتمالية معًا، يمكن أن يساعد الناتج على تحديد وزن هذا العنصر او اهميته.[22]

اعطاء وزن لكل من نقاط القوة و الفرص من خلال مصفوفة شدة المخاطر الاستراتيجية لن يكون واضحاً، فهذه المصفوفة تقيس الخطر الناتج عن متغير ما مضروبا باحتمال حدوثه، لكن الفرص و نقاط القوة ليس متغيرات تسبب خطرا او مشاكل للمؤسسة او المصرف، فاذا قمنا بحساب وزنها من خلال مصفوفة شدة المخاطر الاستراتيجية فلن نصل الى نتيجة عدا عن كون وزنها يقع في المربع رقم واحد هذا لا يعني سوى كونها ضئيلة المخاطر بعدتها، لكن هذا لا يوضح حجم الاثر الايجابي لكل عنصر و احتمال حدوث هذا الأثر. لكن لو احدثنا تغييرا بسيطا في المصفوفة، أي إذا قمنا بعكسها لتصبح مصفوفة تقيس الأثر الإيجابي لكل عنصر و احتمال حدوث هذا الأثر بدلا من كونها تقيس الخطر و عواقبه. و هكذا أي إذا أصبحت تقيس الأثر الإيجابي بدل الخطر هنا يمكن استخدامها لإعطاء اوزان لكل من الفرص و نقاط القوة.

أ – ما هي مصفوفة الاثار الإيجابية: - هي المصفوفة التي يمكن الحصول عليها اذا قلبنا او عكسنا فكرة مصفوفة شدة المخاطر الاستراتيجية، و يمكن استخدام هذه المصفوفة لإعطاء وزن لعنصر ما او نقطة معينة، اذ ان هذه المصفوفة تساعد في النظر إلى الأثر الإيجابي للعنصر المعني

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 9

(النتيجة المحتملة حالة حدوث او استخدام المتغير)، والاحتمالية (احتمال حدوث هذا الأثر الايجابي بالفعل). وذلك بإعطاء كل منهما رقما معينا ينحصر بين 1 و 5 و عندما يتم ضرب الرقمين الخاصين بكل من الاثر و الاحتمالية معًا، يمكن أن يساعد الناتج على تحديد وزن هذا العنصر او أهميته. وفيما يلي يتم توضيح كيفية استخدام هذه المصفوفة بشكل عام في النقطة أ، و النقطة ب توضح كيف سيتم استخدام هذه المصفوفة لإيجاد وزن التكنولوجيا المالية كفرصة ام القطاع المصرفي العراقي:

جدول رقم (1) مصفوفة الاثار الايجابية

عظيم	5	10	15	20	25
كبير جدا	4	8	12	16	20
كبير	3	6	9	12	15
حدي	2	4	6	8	10
ضئيل (قابل للإهمال)	1	2	3	4	5
الاثر / الاحتمالية	غير مرجح	بعيد	عرضي	مؤكد	حدث بالفعل

المصدر: من عمل الباحثين

و كما نرى في المصفوفة السابقة فان الارقام من 1 الى 5 عموديا تقابل حجم الاثر فهو ان كان: -

- ضئيل او قابل للإهمال: فهذا يعني ان الاثر الايجابي لعنصر معين هو قليل او في الحد الادنى و يعطى الرقم 1 في المصفوفة.
- حدي: يعني ان الاثر ذو فوائد لكنها ثانوية و يعطى الرقم 2 في المصفوفة.
- كبير: يعني وجود اهمية كبيرة لهذا العنصر و يعطى الرقم 3 في المصفوفة.
- كبير جدا: العنصر ذو اهمية بالغة و يعطى الرقم 4 في المصفوفة.
- عظيم: الاثر الايجابي كبير جدا و طويل المدى و يعطى الرقم 5 في المصفوفة.

هذا بالنسبة للأثر، اما بالنسبة لاحتمالية حصوله (او حجم الاحتمال بظهور هذا الاثر في البيئة بشكل تقديري) فهي تقابل الارقام من 1 الى 5 الافقية و هي كما توضح المصفوفة فان كان الاحتمال:

- غير مرجح: فهذا يعني ان النتيجة المحتملة او الحدث المعين غير متوقع حصوله و يعطى الرقم 1 في المصفوفة.
- بعيد: تعني غير متوقع الحصول لكن ممكن و يعطى الرقم 2 في المصفوفة.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71. 9

- عرضي: يعني النتيجة المحتملة متوقعة الحصول و بشكل متقطع او متناوب و يعطى الرقم 3 في المصفوفة.
- مؤكد: النتيجة لابد من حدوثها و يعطى الرقم 4 في المصفوفة.
- حدث بالفعل: النتيجة حدثت اصلا و تحدث الان و يعطى الرقم 5 في المصفوفة.

هذا بما يتعلق بكل من الارقام الخاصة بالأثر و الاحتمالية وبالنسبة لتحديد وزن عنصر ما من خلالها فذلك يتم من خلال ضرب الرقم المرادف لحجم أثر العنصر (العمود في اقصى يسار المصفوفة (1-5)) مع الرقم المرادف للاحتمال التقديري لحصول هذا الأثر (العمود الافقي أسفل المصفوفة (1-5))، و هذا يتم كالتالي: -

1- ان كان الناتج مساوي او بين كل من 1 و 2 (أي ناتجا عن ضرب الأرقام 1 في 2 و يقع في المنطقة الحمراء في المصفوفة) فهذا يعني ان الاثر و احتمالية حدوثه ضعيفان و لا يمكن التعويل عليه لتحسين الفرص او مواجهة التحديات او حتى موازنة نقاط الضعف.

2- ان كان بين او مساوي ل 3 و 6 (أي ناتجا عن ضرب الأرقام 3 في 2 او من ضرب كل من الأرقام 3،4،5 في واحد فسيكون الناتج يقع في المنطقة البرتقالية) فهذا يعني ان الاثر الايجابي كبير و يمكن الاستفادة منه عند وضع الاستراتيجية.

3- ان كان بين او مساوي لكل من 8 و 9 (و نحصل عليه في المصفوفة إذا كان مثلا الأثر كبير أي 3 و احتماله عرضي أي 3، و كذلك بضرب الأرقام 4 في 2 و يكون ناتج هذه العمليات يقع في المنطقة باللون الاصفر) فهو يعني الاثر يمكن ايجاد طريقة لاستخدامه لمواجهة التحديات او تحسين الفرص او موازنة نقاط الضعف.

4- ان كان الناتج مساوي لكل من 10 و 16 او بينهما (أي من ضرب الأرقام 5 في و 5 في 3، كذلك الأرقام 4 في 2 و 4 في 3، ناتج الضرب سيكون ضمن المنطقة ذات اللون الاخضر) فيعني انها نقطة قوة او فرصة كبيرة لابد من استغلالها سريعاً.

5- ان كان الناتج بين كل من 20 و 25 او مساوي لهما (أي من ضرب الأرقام 4 في 5 و 5 في 5، ناتج الضرب سيكون ضمن المنطقة الزرقاء) يعني ان الناتج عظيم و لابد ان يكون جزءا من الاستراتيجية.

ب - استخدام مصفوفة الاثار الإيجابية لتحديد الوزن التقديري للتكنولوجيا المالية:

لتحديد وزن التكنولوجيا المالية كفرصة امام القطاع المصرفي العراقي لابد أولا من التعرف على حجم أثرها في حال لو استخدمت و هل هذا الأثر ضئيل كبير، او عظيم مثلا و إعطاء الرقم المرداف لحجم هذا الأثر من خلال المصفوفة المشار اليها فان كان ضئيلا يعطى الرقم واحد و ان كان عظيما يعطى الرقم 5 و هكذا كما تم التوضيح سابقا، وثانيا لابد من معرفة ما هو حجم الاحتمال لحدوث هذا الأثر، وذلك يعتمد على مدى تهيؤ الظروف لحدوث الأثر المعين، وبهذا يمكن تحديد الوزن التقديري للتكنولوجيا المالية كالتالي:

1- أثر التكنولوجيا المالية: - ان استغلال التكنولوجيا المالية سوف يؤدي الى تقليص مستوى القروض المتعثرة إذ إن هذه التكنولوجيا (اي الذكاء الاصطناعي في التكنولوجيا المالية) يمكنها التقاط أنماط معقدة في بيانات العميل تحلل العديد من الجوانب بما في ذلك البيانات المالية

الشخصية والتجارية والإيرادات ودرجة الائتمان والمزيد للعثور على المقترضين الذين من المحتمل أن يتعثروا.[23] إذ من خلال الذكاء الاصطناعي يتم جمع معلومات حول السلوك الرقمي لمقدم الطلب، بما في ذلك الملفات الشخصية للأشخاص الذين يرتبطون بهم في أغلب الأحيان على وسائل التواصل الاجتماعي، وأي تناقضات في معلومات التوظيف الخاصة بهم، وعادات الإنفاق والمؤسسات الرئيسة التي ينتمون إليها. ان جمع كل هذه المعلومات بالطريقة التقليدية هو غير ممكن او على الأقل فان الأمر يستغرق وقتاً طويلاً ويتطلب عمالة مكثفة بالنسبة إلى ضامن القروض لتجميع وتقييم كل نقاط البيانات المنفصلة هذه يدويًا. اما هذه المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال استخدام التكنولوجيا المالية، فهي قد تكون مكملة بل انها أحيانًا تحل محل درجة الائتمان كعامل نهائي في ما إذا كان سيتم منح الائتمان لمقدم الطلب.[24] لذا يمكن القول ان التكنولوجيا المالية هي الطريقة الأفضل للتنبؤ بالمقترضين المتعثرين وبالتالي تقليص حجم القروض المتعثرة. وكذلك يمكن تحسين جودة الادارة من خلال التكنولوجيا المالية تحديدا من خلال التكنولوجيا التنظيمية مما يؤدي بالتالي الى تحسين مستوى الربحية و السيولة و بقية المتغيرات الاخرى التي تتأثر بجودة الإدارة، بالتالي التكنولوجيا المالية يمكن ان تساعد في تحسين مستوى مؤشر الاستقرار المالي و مؤشر الاحتكار و زيادة المنافسة و بالتالي يتحسن مستوى الشمول المالي و الكثافة المصرفية، و بالتالي فان أثر التكنولوجيا المالية عظيم أي يعطى الترتيب رقم 5 في المصفوفة، لكن هذا فقط في حال لو اسُتخدمت.

2- احتمال حدوث الأثر: - من خلال النظر الى بعض مؤشرات صحة القطاع المصرفي يمكن ان معرفة ان الظروف مهيئ و تسمح بحدوث الأثر الإيجابي للتكنولوجيا المالية و ذلك من خلال ارتفاع مؤشري الثقة و الأمان، كما سنرى تاليا: -

أ- مؤشر الثقة: - هناك عدة مؤشرات لقياس مدى ثقة الافراد بالقطاع المصرفي، وكما يوضح الشكل رقم (1) تلك المؤشرات هي كالتالي[25]:

M_2 /- ودائع المصارف

كما هو واضح يتم قياس هذا المؤشر عن طريق قسمة ودائع المصارف على عرض النقود بالمفهوم الواسع. ان ارتفاع هذه النسبة او زيادتها يعد مؤشرا جيدا على ثقة الافراد و الشركات بالمصارف.[26] وقد كانت هذه النسبة في الربع الرابع من 2017 تساوي 55% وازدادت الى 57% للربع نفسه من عام 2018 لكنها عادت و انخفضت في الفصل الأخير من عام 2019 الى 54% (كما نرى في الجدول2). لابد من الملاحظة ان هذا الارتفاع متأثر بارتفاع الودائع الجارية فهي تشكل النسبة الاكبر من الودائع لدى المصارف التجارية حيث كانت نسبة الودائع الجارية الى اجمالي الودائع في الفصل الاول من عام 2019 هي 72.9%.[27]

جدول رقم 2 نسبة ودائع المصارف الى عرض النقود بالمفهوم الواسع

السنة	الفصل	النسبة
2017	الربع الرابع	55%
2018	الربع الاول	56%
	الربع الثاني	55%
	الربع الثالث	57%
	الربع الرابع	57%
2019	الربع الاول	57%
	الربع الثاني	56%
	الربع الثالث	56%
	الربع الرابع	54%

المصدر: بالاعتماد على بيانات تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي للسنوات: 2017، 2018، 2019،

: -M_2 /- نسبة النقد في التداول

ان نسبة النقد في التداول الى عرض النقود بالمفهوم الواسع هي ايضا تعد مؤشراً على ثقة الافراد والشركات بالمصارف. وقد ارتفعت هذه النسبة من 45% في الفصل الرابع من عام 2017 إلى 46% في الفصل الرابع من عام 2019.[28] كما يوضح الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) نسبة النقد في التداول الى عرض النقود بالمفهوم الواسع

السنة	الفصل	النسبة
2017	الربع الرابع	45%
2018	الربع الاول	43%
	الربع الثاني	43%
	الربع الثالث	44%
	الربع الرابع	44%
2019	الربع الاول	43%
	الربع الثاني	44%
	الربع الثالث	44%
	الربع الرابع	46%

المصدر: بالاعتماد على بيانات تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي للسنوات: 2017، 2018، 2019،

الصورة التي يرسمها كل من المؤشرين السابقين هي كالاتي: توضح نسبة النقد في التداول الى عرض النقود بالمفهوم الواسع ان جزءا كبيرا من التعاملات لا يتم بشكل عمليات نقدية خارج الجهاز المصرفي (ما يعادل 46% من تلك التعاملات)، و توضح لنا نسبة الودائع الى عرض النقود بالمفهوم الواسع ان هذا الجزء من التعاملات او من العمليات المالية يتم من خلال القنوات الرسمية (المصارف). ان نسبة ودائع المصارف الى عرض النقود بالمفهوم الواسع و التي تعد مؤشرا على ثقة الافراد بالمصارف رغم انها كانت متزايدة الى انها عادت و انخفضت مما يشير الى كونها متذبذبة، لذا لفهم اثرها بشكل واضح لابد من ان ننظر اليها بشكلين مختلفين و هما: أولا نسبتها في الوقت الحاضر بغض النظر عن النسب الماضية او اللاحقة، و هذه النسبة كانت في نهاية عام 2019 54% هذه النسبة ورغم انها ليست مثالية لكن اذا اخذنا بنظر الاعتبار البيئة التي تعمل بها المصارف وظروفها، يمكن ان تعد هذه النسبة جيدة نسبيا تدل على ثقة نسبية بالمصارف رغم الظروف.

الثاني هو الاتجاه العام لها خلال السنوات الماضية، و هذا هو الجزء السلبي في هذا المؤشر فهي كما ذكر كانت متذبذبة صعودا و نزولا.

إذا لماذا عد هذا المؤشر من الظروف التي تجعل القطاع المصرفي متهيئاً لاستغلال او تبني التكنولوجيا المالية رغم جزأه السلبي؟ في الواقع الجزء السلبي يعد هو الاخر أحد تلك الأسباب، فكون النسبة أي نسبة الودائع الى عرض النقود بالمفهوم الواسع 54% تعني وجود ثقة وإن عُدت قليلة وهذ هو السبب الأول، فاستغلال هذه الثقة لتقديم خدمات التكنولوجيا المالية هو الميزة التي تملكها المصارف ضد الشركات التكنولوجية التي يمكن ان تقدم خدمات تكنولوجيا مالية، فالأفراد سوف يفضلون الحصول على خدمات التكنولوجيا المالية من تلك المصارف، على ان يحصلوا عليها من شركات تكنولوجية ناشئة لا تمتلك خبرة المصارف في المجال المالي. اما بشأن كيف يعد الجزء المتعلق بتذبذبها سببا لتبني تلك التكنولوجيا سريعا، فذلك لأنه يدل على انه رغم وجود ثقة نسبية بالمصارف الا انها متذبذبة، و إذا لم تحسن المصارف من خدماتها و انخفضت نسب هذه الثقة بشكل أكبر، فربما قد تنشأ و تنمو شركات تكنولوجية تقدم خدمات تكنولوجيا مالية، و قد يتجه الافراد اليها في النهاية حتى و ان كانت قليلة الخبرة.

ب- مؤشر الامان: - المقصود بالأمان هنا هو قدرة المصرف على مواجهة السحوبات. وهذا يمكن قياسه من خلال المؤشر التالي: -

_ اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع: -

جدول رقم (4) اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع

السنة	الفصل	النسبة
2017	الربع الرابع	56%
2018	الربع الاول	59%
	الربع الثاني	57%
	الربع الثالث	50%
	الربع الرابع	50%
2019	الربع الاول	51%
	الربع الثاني	50%
	الربع الثالث	51%
	الربع الرابع	51%

المصدر: بالاعتماد على بيانات تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي للسنوات: 2017، 2018، 2019، 2020

هذه النسبة تعبر عن حالة السيولة في المدى البعيد وكما نرى يتم قياسها من خلال قسمة اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية. وقد اقر البنك المركزي العراقي بان هذه النسبة يجب ان لا تتجاوز 70%.[29] وهي في الواقع لم تتجاوز ال 60% خلال المدة من 2017 – 2019. كما نرى في الجدول (4)، طبعا هذا فيما يتعلق بالمصارف التجارية بشكل عام الا انه لا بد من ذكر ان هناك عددا من المصارف تجاوز النسبة المحددة من قبل البنك المركزي وقد بلغ عدد هذا المصارف 31 مصرفاً عام 2017 و يعزى سبب ذلك احياناً الى حداثة المصرف اذ بين هذه المصارف 7 منها تأسست عام 2016 الا ان هذا التجاوز يبقى مؤشراً مُحذرا و يفرض ضرورة متابعة اداء المصارف لضمان التزامها بتعليمات البنك المركزي. الا انه و بشكل عام و بحكم عدم تجاوز القطاع المصرفي ككل للنسبة المحددة من قبل البنك المركزي فان هذا يعني ان المصارف التجارية ككل غير معرضة للخطر في حال وجود سحوبات مفاجئة.[30]

لكن لابد من الاشارة الى انه عادة، فإن نسبة القروض إلى الودائع المثالية هي 80% إلى 90%. وان كانت نسبة القروض إلى الودائع 100% فهذا يعني ان المصرف يقرض دينارا واحدًا للعملاء مقابل

كل دينار يتم استلامه في الودائع التي يتلقاها. وهذا يعني أيضًا أن البنك لن يكون لديه احتياطيات كبيرة متاحة للطوارئ المتوقعة أو غير المتوقعة. وفي الحالات الصحية كما في الولايات المتحدة مثلا فانه لا يتم وضع حدود دُنيا او عُليا لهذه النسبة.[31] إذ ان عدم وجود حدود عليا او دنيا لتلك النسبة مفروضة من قبل البنك المركزي، يدل على ان المصارف تعمل في بيئة امنة لا تستدعي أي نوع من التحوط، و بذلك يترك البنك المركزي قرار تحديد هذه النسبة الى إدارة كل مصرف بما يتوافق مع ظروف المصرف نفسه.

و بهذا يمكن ان نقول ان وجود حدود عُليا لا يجب تجاوزها مفروضة من قبل البنك المركزي العراقي يوضح ان المصارف التجارية في العراق تعمل في بيئة خطرة نسبيا لما يتعلق بنسب السيولة على المدى البعيد (و هذا لا يخفى على احد) و بهذا فان المصارف التي تتجاوز النسبة الى 80% او 90% رغم كونها ما تزال تعمل ضمن الحدود النموذجية الا ان هذا ليس على ما يرام في بلد مثل العراق حيث الظروف تستدعي بعض التحوط، الا انها ايضا يجب ان لا تبالغ و تصل الى حدود منخفضة جدا مُبتغيةً مستوى مرتفع من الامان لان هذا بالطبع سيؤثر على الربحية، لذا فان عدم التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي و ابقاء النسبة اقل من 70% او الالتزام بها اكثر من اللازم و تخفيض النسبة كثيرا كل منهما يعد مأخذا و نقطة ضعف للمصارف التجارية في العراق.

كما نلاحظ مما ذُكر أعلاه فان مستويات مؤشرات الهشاشة و الأمان كانت مرتفعة و هذا يمكن ان يساعد المصارف على اي تبني التكنولوجيا المالية و ذلك لان المستوى المرتفع لهذين المؤشرين يضع المصارف في وضع هجومي لا دفاعي فهي (بحسب المؤشرين) ليست مهددة بالانهيار لكنها تحتاج لاتخاذ خطوات لتحسين وضعها، كما ان ارتفاع مؤشر ثقة الافراد بالمصارف يمنحها افضلية في تقديم خدمات التكنولوجيا مقارنة بشركات التكنولوجيا المالية و بالتالي فان القطاع المصرفي لديه مؤهلات لاستغلال هذه الفرصة و تحقيق الاثر الايجابي للتكنولوجيا المالية الذي تم ذكره سابقا.

3- وزن التكنولوجيا المالية كفرصة: - من كل ما سبق نتوصل الى ان التكنولوجيا المالية ذات أثر عظيم 5 و مؤكد 4 و وناتج ضرب هذين الرقمين هو الوزن النهائي لها و هو 20 (المنطقة الزرقاء) مما يعني انها يمكن تكون ذات أثر كبير على القطاع المصرفي العراقي في حال تم استغلالها، كما سيتم توضيحه تاليا:-

ثانيا: كيفية استغلال التكنولوجيا المالية من قبل القطاع المصرفي العراقي: -

اذ ان القطاع المصرفي العراقي يعاني من انخفاض مستوى الشمول المالي و الكثافة المصرفية وهذا يعد تهديدا له، لكن استغلال التكنولوجيا المالية يمكن ان يساعد في تقليل خطر انخفاض كل منهما بل و الانتفاع من هذا الخطر كسوق جديد و ذلك من خلال أثر التكنولوجيا المالية في تقليل الاحتكار (استخدام التكنولوجيا المالية يؤدي الى زيادة المنافسة و بالتالي تحسن مستوى الشمول المالي). مستوى الاحتكار هو ليس نقطة الضعف الوحيدة التي تعالجها التكنولوجيا المالية بل هي تسهم في تحسين جودة الادارة باستخدام التكنولوجيا التنظيمية التي يمكن ان تساهم فيما لو استخدمت في القطاع المصرفي بتحسين ادارة العمليات التنظيمية داخل الصناعة

المالية، ان تحسن جودة الادارة يمكن بالتالي ان يسهم بتحسن نسبة السيولة و الربحية و جودة الموجودات و كفاءة راس المال و كل عنصر اخر مرتبط بأحد العناصر الاربعة التي تم ذكرها، اي تحسن جودة الادارة كفيل بعلاج بقية نقاط الضعف التي تتأثر بها. كما ان استخدام التكنولوجيا المالية قد يساعد في خفض نسبة القروض المتعثرة فزيادة تبني التكنولوجيا، وخاصة الذكاء الاصطناعي، يمكن أن يساعد البنوك في التحقق من القروض المتعثرة. فالذكاء الاصطناعي في التكنولوجيا المالية قد تم تصميمه بشكل فريد لمعالجة المشكلات التي تواجه سوق الإقراض وتغيير او تعطيل صناعة الإقراض كما نعرفها. و العثور على المقترضين الذين من المحتمل أن يتعثروا كما تمت الإشارة سابقاً.[32] و تعد التكنولوجيا المالية الخيار الافضل امام القطاع المصرفي ليس فقط بسبب ما سبق ذكره من اهميتها و نقاط القوة في القطاع المصرفي التي تؤهله لاستغلالها بل ايضا بسبب توفر فرص في البيئة الخارجية خارج نطاق القطاع المصرفي تسهل استغلالها مثل عدد مستخدمي الهاتف المحمول و عدد مستخدمي الانترنت. و هي كما يلي: -

جدول رقم (5) بيانات مستخدمي الهاتف المحمول و الانترنت في العراق عام 2019

الفئة	عدد المستخدمين	نسبتهم لعدد السكان[33]
استخدام الهاتف المحمول	38.22 مليون.	%96
مستخدمي الانترنت	19.68 مليون.	%49
مستخدمي الوسائط الاجتماعية النشطين	19 مليون.	%48
مستخدمي الوسائط الاجتماعية على الهاتف المحمول	18 مليون.	%45

المصدر: بناءا على بيانات منظمة we are socialمتاح على:
https://www.slideshare.net/DataReportal/digital-2019-iraq-january-2019-v01

هذه الفرصة تتعلق بشكل عام بعدد مستخدمي الهاتف المحمول و الانترنت و خاصة ان معظم هؤلاء المستخدمين لا يملكون حسابات مصرفية لذا استخدام التكنولوجيا المالية يمكن ان يسهل الوصول إليهم من خلال الهاتف و الانترنت. هذا العدد الكبير يبين حجم السوق المستقبلية او عدد العملاء المستقبليين الممكنين، الذين لو استغلت المصارف التكنولوجيا المالية سوف تتمكن من الوصول إليهم، فهم بغض النظر عن وعيهم الذي بالطبع يمكن للمصارف إذا ما قررت استغلال التكنولوجيا المالية و تقديم خدماتها باستخدام تلك التكنولوجيا ان تعمل على زيادته من خلال التوعية و الدعاية لخدماتها. لكن بشكل خاص تتعلق بأنماط السلوك التي يمكن أن ترتبط برقم هاتف محمول، حتى في السوق المدفوعة مسبقاً، والتي تساعد في بناء الهويات المالية التي يمكن أن تطلق العنان للسوق. ومع ذلك فإن استخراج هذه البيانات يتطلب خبرة وفهمًا في الأسواق المالية والجوال.

مشغلي الهاتف المحمول لديهم بالتأكيد ميزة كبيرة. بشكل جماعي، يمثل مشغلوا الهواتف (او شركات تشغيل الهواتف) وشبكتهم المشتركة أكبر موزع لخدمات المستهلكين في العالم. يمكن لشبكة المحمول العالمية توفير بيانات بديلة من شأنها أن تغذي مستقبل خدمات التكنولوجيا المالية. إنه فرصة رائعة خارج الخدمات المصرفية التقليدية مع حجم وعمق وجودة البيانات التي

يمكن أن تمكن المؤسسات المالية من توسيع قاعدة عملائها وتضمين السكان المحرومين في الاقتصاد المالي الرسمي لأول مرة.

فهؤلاء المشغلون يعرفون الكثير عن عادات إنفاق عملائهم وأنماط سلوكهم، مثل الى اي مدى يترك المستخدم رصيده ينخفض قبل الزيادة او التعبئة. و يعرفون أيضًا كيف يستخدم العملاء عادة هواتفهم المحمولة: فقط المكالمات، وتصفح النصوص والإنترنت، أو هل يقومون بإجراء عمليات شراء باستخدام رصيد الهاتف المحمول المدفوع مسبقًا؟ [34] هذه البيانات او هذا التعاون بين شركات الهاتف المحمول و القطاع المصرفي و باستخدام خدمات التكنولوجيا المالية هو الفرصة الحقيقة و الاختيار الافضل امام القطاع المصرفي الذي لن يؤدي فقط الى تحسين وضعه بل وضع الاقتصاد بشكل عام خاصة من خلال زيادة مستوى الشمول المالي.

مما سبق ليس صعبا التوصل الى ان القطاع المصرفي العراقي رغم نقاط ضعفه و التهديدات التي تحيط به ليس في وضع دفاعي او انكماشي (بعد)، و كي لا يكون في اي من هذين الوضعين يجب ان يستغل كل الفرص المتاحة امامه خاصة التكنولوجيا المالية مادام ذلك ممكناً و قبل ان تتحول و هي أكبر فرصه الى تهديد، واستراتيجيته لابد ان تكون اولا استخدام نقاط قوته (الثقة و الامان) لاستغلال الفرص (التكنولوجيا المالية) وبالتالي استخدامها لعلاج نقاط الضعف (الإدارة والاحتكار) ومواجهة التهديدات (القروض المتعثرة و انخفاض مستوى الشمول المالي).

أي ان تباع استراتيجية هجومية علاجية هي أفضل خيار امام القطاع المصرفي حاليا وهي لن تبقى متاحة طويلاً لذا فان الإسراع باتخاذها هو امر ضروري ليصل القطاع المصرفي الى مستوى أفضل و يصبح أكثر صحة او على الأقل ليبقى محافظا على المستوى الحالي من صحته.

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1- تعد التكنولوجيا المالية فرصة لا تهديد بالنسبة للقطاع المصرفي العراقي (على الأقل حاليا)، بل انها تعد من اهم الفرص المتاحة امامه.

2- ان ارتفاع مؤشري كل من الأمان و الثقة يعد من العوامل التي تساعد على استغلال التكنولوجيا المالية و تحقيق الأثر الإيجابي لها.

3- ان استغلال التكنولوجيا المالية له اثار إيجابية عديدة أهمها تحسين جودة الإدارة و نقاط الضعف المتعلقة بها. و تحسين مستوى كل من الشمول المالي و القروض المتعثرة.

التوصيات:-

1- لابد للقطاع المصرفي العراقي من استغلال التكنولوجيا المالية بأسرع وقت ما دامت ما تزال تعد فرصة.

2- اتباع استراتيجية هجومية علاجية من قبل القطاع المصرفي باستخدام نقاط قوته التي منها ارتفاع مستويات الأمان و الثقة و التي تهيئ البيئة المناسبة لاستغلال فرصه التي من اهمها التكنولوجيا المالية.

المصادر:

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/التكنولوجيا المالية
[2] https://www.investopedia.com/terms/f/fintech.asp
[3] "What Is Fintech? Uses and Examples in 2019". Anne Sraders Mar 8, 2019. available at: https://www.thestreet.com/technology/what-is-fintech-14885154
[4]"Coinbase: What Is It and How Do You Use It?". Jake Frankenfield. Apr 29, 2019 available at: https://www.investopedia.com/tech/coinbase-what-it-and-how-do-you-use-it/
[5] Opcit.
[6] Opcit.
[7] Opcit.
[8] "Global Fintech Warning To Traditional Banks The Threat Is 'Real And Growing". Billy Bambrough, Oct 17, 2018. Available: https://www.forbes.com/sites/billybambrough/2018/10/17/global-fintech-warning-to-tradional-banks-the-threat-is-real-and-growing/#2e0eb7002c71
9- الفينتك" تكنولوجيا مالية وصلت الدول العربية. العراق تخلو منها والإمارات ومصر على رأس مستخدميها " 25 تشرين أول/أكتوبر 2017. [9]
[10] Basel Committee on Banking Supervision "Sound Practices Implications of "fintech" developments for banks and bank supervisors" February 2018.
[11] مصدر سابق، ص 83.
[12] "Banking and Fintech: A Challenge or Opportunity?". Inna Romānova, Marina Kudinska, available at : https://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/S1569-375920160000098002
[13] Basel Committee on Banking Supervision "Sound Practices Implications of "fintech" developments for banks and bank supervisors" February 2018.
[14]- لمقاييس الحيوية: التعرف على الهوية من خلال بصمات الاصابع وحدقة العين و ما شابه و تعالج هذه المقاييس من خلال البرمجة و التشفير.
[15]- عداد مكونات و طرق لجعل اثنين او أكثر من الانظمة تعمل معا كنظام مركب.
[16] The Financial Stability Board او مجلس الاستقرار المالي: وهو هيئة دولية تراقب وتقدم توصيات بشأن النظام المالي العالمي.
[17] تعني الحوسبة السحابية امكانية الحصول (سواء للشركات او الافراد) على بعض الخدمات كالتخزين وقواعد البيانات و البرمجيات و غيرها خلال شبكة الانترنت.
[18] https://www.investopedia.com/terms/r/regtech.asp

[19]"الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال ". فراس محمود خليل، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، العدد الثالث، تموز 2018،ص 131ص،132، ص144.

[20] مصدر سابق، ص 106.

[21] https://switch.com.iq/about-us/

[22] "How Do I Make a Weighted SWOT Diagram?". Grace LaConte, 2017, available at: https://laconteconsulting.com/2017/12/16/how-do-i-make-a-weighted-swot/amp/

[23] "How banks can use technology to reduce increasing bad loans". Zachary Ochuodho, Pd online, September 23rd, 2019, available at: https://www.pd.co.ke/business/finance-and-investments/how-banks-can-use-technology-to-reduce-increasing-bad-loans-6378/

[24] Jim Garlock. "How artificial intelligence is disrupting the lending industry",23August2019, available at: https://www.bobsguide.com/guide/news/2019/Aug/23/how-artificial-intelligence-is-disrupting-the-lending-industry/

[25]- لابد من الإشارة الى انه بما يخص كل من مؤشرات الثقة و الأمان فقدم اختيار السنوات من 2017 – 2019 بسبب توفر البيانات الخاصة بها عكس السنوات السابقة لها.

[26]"تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي". البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار المالي و النقدي، 2018، ص 12.

[27]"تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي". البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار المالي و النقدي، 2018، ص 12.

[28] المصدر نفسه، ص 13، ص 14.

[29] مصدر سابق، ص 14.

"تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي". البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار المالي و النقدي، 2017، ص 15. [30]

[31]"Loan-to-Deposit Ratio (LDR)" Jul 11, 2019 available at: https://www.investopedia.com/terms/l/loan-to-deposit-ratio.asp.

[32] "How banks can use technology to reduce increasing bad loans". Zachary Ochuodho, Pd online, September 23rd, 2019, available at: https://www.pd.co.ke/business/finance-and-investments/how-banks-can-use-technology-to-reduce-increasing-bad-loans-6378/

[33] علما ان عدد سكان العراق عام 2019 هو 39.88 مليون نسمة.

[34] "Strength in Numbers: How Mobile Phone Data Can Fuel the Future of FinTech". Finextra, Murilo Menezes, 23 October 2019, Available at: https://www.finextra.com/blogposting/18044/strength-in-numbers-how-mobile-phone-data-can-fuel-the-future-of-fintech